



الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

الهيئة ترفض طلب «جياذ القابضة» بالإدراج في سوق دبي

أعلنت شركة جياذ القابضة أن هيئة أسواق المال الكويتية رفضت طلب الشركة بالإدراج في سوق دبي وذلك لعدم استيفائه للشروط وقواعد الإدراج. وقالت الشركة في بيان إلى البورصة الكويتية إنها ستتقدم بطلب جديد مستوف للشروط الموضحة في اللائحة التنفيذية للقانون 7 لسنة 2010 للحصول على الموافقة على إدراج أسهمها في سوق دبي المالي.

تابعة لـ «فيتش»: عجز الموازنة مستمر ما لم تفرض الكويت ضرائب جديدة

«الكويت» عقبة أمام خفض مصروفات الميزانية

التوسع في الميزانية يقوي الاقتصاد ولا مخاطرة في مواصلة الاستدانة

عجز ميزانية 2018/2019 سينخفض لـ 10,6% من الناتج المحلي

خفض توقع نمو الناتج المحلي لـ 1,9% في 2018 بسبب قيود اتفاق «أوبك»



65 و69 دولاراً متوسط سعر برنت في عامي 2018 و2019 على التوالي



محمود عيسى

توقعت شركة استثمار بي إم آي - التابعة لوكالة فيتش - تقليص العجز المالي الكويتي في السنة المالية الحالية التي بدأت مطلع الشهر الجاري إلى 10,6% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع عجز مقدر بنحو 16,6% للسنة المالية السابقة، حيث أرجع التقرير ذلك التحسن ارتفاع أسعار النفط التي اعتبرها الرافد الأهم للإيرادات العامة.

وقالت الشركة في تقريرها ان تلك التوقعات تمثل مراجعة نحو تخفيض التقديرات السابقة البالغة 21,3% و 24,3% على التوالي.

وأكدت الشركة في الوقت ذاته أنه حتى مع تضائل العجز، سيبقى أعلى من المستويات التاريخية، نظرا لتأخير تطبيق ضريبة القيمة المضافة المقررة بواقع 5%، والتي يقدر صندوق النقد الدولي أنها ستضيف إيرادات تبلغ 1,6% من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك ضريبة أرباح الشركات بواقع 10%، الأمر الذي سيحد من نمو الإيرادات غير النفطية ويقيد محاولة خفض النفقات، وبالتالي فإن العجز المستمر يعني استمرار الدين الحكومي في الارتفاع، وهو ما قد يؤثر على أصول صندوق الثروة السيادية الضخمة لدى الكويت في حالة الجلاء إلى سد العجز بتسييل بعض تلك الأصول.

المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2018، خاصة فيما يتعلق بتصدير النفط. ولكن ارتفاع الأسعار سيعزز الاقتصاد غير النفطي، ويدعم الوضع المالي للحكومة، مع ما يترتب على ذلك من آثار إيجابية على القطاعات غير النفطية. وتوقع التقرير أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 65 دولاراً و 69 دولاراً للبرميل في عامي 2018 و 2019 على التوالي، مقابل 54,8 دولاراً للبرميل في عام 2017.

عن التقديرات البالغة 1,4% في 2017. وذكر التقرير ان من شأن الالتزام بتمديد اتفاق أوبك تقيد الإنتاج النفطي وإعاقة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل كبير في 2018. وتوقعت نمو إنتاج النفط 0,2% فقط، مقارنة مع التقديرات السابقة البالغة 3,3%. ولما كان النفط يمثل 57% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الثالث لعام 2018، فإن هذه التوقعات الضعيفة تضر بنمو الناتج

الحقيقي والنشاط الاقتصادي في الكويت في عام 2018، وإن قدرة الحكومة على تحمل تلك الديون، فقد كان الطلب على إصدار الدين الأول في الكويت بقيمة 8 مليارات دولار في أبريل من العام الماضي قويا وتلقى عروضاً بنحو 30 مليار دولار، في دلالة على استمرار شهية المستثمرين في شراء الدين الكويتي، بالإضافة إلى أصول صندوق الثروة السيادية التي تبلغ 524 مليار دولار. وتوقع التقرير ارتفاعات في توقعاتها السابقة وارتفاعاً

المستوى فإنها لا توجد مخاطرة في الأجل القصير فيما يتعلق بقدرة الحكومة على تحمل تلك الديون، فقد كان الطلب على إصدار الدين الأول في الكويت بقيمة 8 مليارات دولار في أبريل من العام الماضي قويا وتلقى عروضاً بنحو 30 مليار دولار، في دلالة على استمرار شهية المستثمرين في شراء الدين الكويتي، بالإضافة إلى أصول صندوق الثروة السيادية التي تبلغ 524 مليار دولار. وتوقع التقرير ارتفاعات في توقعاتها السابقة وارتفاعاً

مقيد بعوامل عديدة منها تضخم فائتورة وراتب القطاع العام ومدفوعات التحويل الكبيرة، فضلا عن استمرار حملة استبدال الوافدين في القطاع العام بالمواطنين ذوي الرواتب العالية بغية تقليص معدلات البطالة. وبالتالي فإن المصروفات الحكومية ستبقى عالية. **الاستدانة ليست مخاطرة** وقال التقرير انه رغم استمرار نمو احتياجات التمويل الحكومية على المدى

النفط على نمو إجمالي المحلي الحقيقي. في غضون ذلك لا تتوقع الشركة تقليصاً كبيراً في النفقات الحكومية بسبب استمرار الوضع السياسي الداخلي الذي يشهد مراجعات نيابية على التوجهات الحكومية وهو ما يعرقل جهود الترشيد المالي الحساسة سياسياً، ولا سيما تلك التي ستؤثر على الإنفاق في السنة المالية 2018/2019. ونذهب التقرير إلى أن تخفيض الإنفاق الحالي

وقالت الشركة إن تعافي أسعار النفط سيعزز الإيرادات ولكن ليس بما فيه الكفاية. **ميزانية توسعية** وأشار التقرير إلى أن تحرك الحكومة الكويتية نحو ميزانية أكثر اتساعاً سيؤدي إلى زيادة قوة الإنفاق لدى المستهلك الكويتي، وتدعيم الثقة في نشاطات الأعمال، وتؤكد التوقعات أن الاقتصاد غير النفطي سيشهد تحسناً في 2018، ونتيجة لذلك يتضائل إلى حد ما تأثير تراجع إنتاج

المطوع: مستمرين بتنفيذ خطتنا الإستراتيجية في تطوير سوق الأوراق المالية

عمومية «بورصة الكويت» تنتخب

المطوع رئيساً لمجلس الإدارة والمرزوق نائباً

التضخم يرتفع سنوياً 0,63% في مارس الماضي



وصل معدل التضخم في الكويت تراجعاً للشهر الرابع على التوالي لينخفض في شهر مارس الماضي بنحو بلغت نسبته 0,35%، ليواصل بذلك تراجعاً الذي بدأه في ديسمبر الماضي. وحسب بيانات الإدارة المركزية للإحصاء وأصل التضخم تراجعاً منذ تم تعديل الأوزان النسبية بمؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في يونيو من العام الماضي وتعديل سنة الأساس فيما كان التضخم قد تخطى 3% قبل ذلك التعديل. وسجل الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ارتفاعاً سنوياً بنهاية مارس الماضي بلغت نسبته 0,63% بالمقارنة مع مستوياته في مارس 2017. وعلى صعيد حركة الأسعار الشهرية خلال مارس الماضي للمجموعات الرئيسية المتضمنة في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين مقارنة بفربراير الماضي، فقد كانت أبرز التغيرات لمجموعة السجائر والتبغ التي تصدرت الارتفاعات الشهرية بنسبة 3,28%.

وشهدت 4 مجموعات انخفاضاً في الأسعار على صعيد شهري في مقدمتها خدمات السكن وبنحو بلغ 1,28% رغم تقارير تتحدث عن تعافي في قطاع العقار المحلي. أما حركة الأسعار السنوية لشهر مارس الماضي مقارنة بنفس الشهر من 2017 فقد شهدت ارتفاعات جماعية باستثناء تراجع 3 مجموعات هي الأغذية والمشروبات بـ 1% وخدمات السكن بـ 1,45%.

فيما تصدرت السجائر والتبغ الارتفاعات بنحو بلغ 3,35% لتلتها مجموعة السلع والخدمات النوعية بنحو بلغ 2,27%.

وفي يونيو من العام الماضي تم تعديل طريقة قياس مؤشر التضخم، حيث قامت الإدارة المركزية للإحصاء بإطلاق المؤشر الجديد للرقم القياسي للأسعار، حيث أرجعت ذلك إلى عدم مرونة المؤشر السابق وعدم تعبيره عن مستويات الإنفاق بالكويت، حيث استحوذت خدمات السكن على 33%.

ويعد الرقم القياسي لأسعار المستهلك أداة لقياس التغير بمستويات الأسعار عموماً بين فترتين إما شهرية أو سنوية، وعادة ما يكون مؤشراً أساسياً لقياس التضخم أو الانكماش الاقتصادي، إذ يمكن للدولة من خلاله اتخاذ القرارات الاقتصادية والتجارية ورسم السياسات النقدية والمالية.

الأوراق المالية»، شاكراً مجلس الإدارة السابق على الجهود المبذولة في قيادة الشركة. وشدد المطوع على حسن التعاون بين جميع الأطراف بالسوق تحت إشراف هيئة أسواق المال والذي سهل العديد من الصعوبات والتحديات مما أسهم في تحقيق عدة نجاحات تمثل أهمها في النجاح الكبير بإطلاق المرحلة الثانية لمشروع تطوير السوق وإدراج بورصة الكويت ضمن الاسراتيجية المهمة منذ تولى الشركة زمام إدارة سوق

الإيرادات السنوية المجمعة بلغ 10,3 ملايين دينار، فيما بلغت الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والإستهلاكات إلى 4,2 ملايين دينار. وقال رئيس مجلس الإدارة سعد المطوع «إن الشركة ستواصل تنفيذ خطتها الاستراتيجية في تطوير سوق الأوراق المالية الكويتي، حيث قطعت الشركة شوطاً كبيراً من خلال تنفيذ العديد من المبادرات والمشاريع الاستراتيجية المهمة منذ تولى الشركة زمام إدارة سوق

علي، د.صلاح العثمان، سعد المطوع، باسل الزيد، سليمان الربيع، حسام البسام، سليمان بن سلامة وسليمان المرزوق. وأوضح شركة البورصة في بيان صحفي أن مجلس إدارة الشركة الجديد انتخب سعد المطوع رئيساً لمجلس الإدارة، وسليمان المرزوق نائباً لرئيس مجلس الإدارة. وكانت شركة بورصة الكويت قد أعلنت أنها حققت أرباحاً صافية وقدرها 4,078 ملايين دينار عن العام المنتهي في 2017/12/31، وأن إجمالي



سليمان المرزوق



سعد المطوع

انعدت الجمعية العمومية العادية السنوية لشركة بورصة الكويت للأوراق المالية أمس، وذلك بنسبة حضور 100%، حيث أعمدت الجمعية البيانات المالية، وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017، كما اختارت الجمعية مجلس إدارة الشركة لفترة السنوات الثلاث المقبلة، بعد أن أقرت من البنود المدرجة على جدول أعمالها.

يذكر أن مجلس الإدارة المنتخب والمعين يتكون من: يعقوب يوسف آل بن

50 مليون دينار خسائر رأسمالية جديدة

30% تراجع سيولة البورصة



(زين علام)

شريف حمدي

سجلت بورصة الكويت تراجعاً بنسبة 30% على مستوى السيولة المتدفقة إلى السوق خلال تعاملات الأسبوع، حيث بلغت قيمة التداولات الإجمالية 43,7 مليون دينار بمتوسط يومي 11 مليون دينار، تراجعاً من 61,5 مليون بمتوسط يومي 12,5 مليون دينار الأسبوع الماضي.

وهناك عدة أسباب وراء تراجع السيولة بالبورصة ومنها ما يلي: **●** اقتصار عدد جلسات التداول على 4 جلسات بسبب عطلة الإسهاء والمعراج مطلع الأسبوع.

● لا تزال حالة الترقب تسود بين قطاع واسع من المتعاملين بعد تطبيق المرحلة الثانية من منظومة تطوير السوق، ويبدو أن هناك من لم يستوعب على الآن النظام الجديد بعد تقسيم السوق إلى 3 أسواق، واستحداث مؤشرات وزنية جديدة، وهؤلاء يفضلون وضع التريث والإحجام عن ضخ السيولة بالسوق رغم

مؤشر السوق الأول ينهي تعاملات الأسبوع بالمنطقة الخضراء



استقالة مدير مجموعة الأعمال المصرفية الدولية ببنك الخليج

أعلن بنك الخليج استقالة خالد المطوع مدير عام مجموعة الأعمال المصرفية الدولية والاستثمار في البنك. وقال البنك في إفصاح إلى بورصة الكويت إن الاستقالة تأتي لأسباب شخصية على أن تكون نافذة اعتباراً من 30 أبريل الجاري.

جنح مؤشر السوق الأول للارتفاع بنسبة طفيفة ليكسر حالة التراجع التي شهدتها في الأسبوعين الماضيين جراء عمليات جني أرباح على بعض الأسهم القيادية التي شهدت ارتفاعات سعرية على وقع انضمام 10 أسهم كويتية لمؤشر فوتسي للأسواق الناشئة. وانتهى المؤشر العام الذي يقيس أداء السوقين الأول

حظي مؤشر السوق الرئيسي بـ 32% من الإجمالي، بواقع 13,8 مليون دينار. وعلى مستوى المؤشرات، فمازالت حالة التذبذب تسيطر على تعاملات السوق مع الجنوح للانخفاض، خاصة على مستوى المؤشر الرئيسي جراء عمليات جني الأرباح من الأسهم المتوسطة والصغيرة التي تشكل قوام المؤشر، فيما

مقومات التشجيع الكثيرة المتوفرة وأهمها أن المرحلة الحالية تشهد الإفصاح عن نتائج الربع الأول من 2018، ووضع البورصة الكويتية على خارطة الاستثمار العالمية وترقب سيولة أجنبية تقدر بمليار دولار. وحظي السوق الأول بـ 68% من الإجمالي بواقع 29,6 مليون دينار، في حين